S/PV.9601

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9601

الجمعة، 12 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة غات/السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة يورتشكو
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10023 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد إيفور فونغ، رئيس فرع الأسلحة التقليدية، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة كارين كفياتكوفسكي، المعلقة السياسية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فونغ.

السيد فونغ (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

منذ عقد جلسة الإحاطة السابقة بشأن هذا الموضوع قبل ثلاثة أسابيع (انظر S/PV.9585)، ما فتئت عمليات تقديم المساعدة العسكرية ونقل الأسلحة والذخيرة مستمرة في سياق الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ووفقاً للمعلومات المتاحة للجمهور، شملت عمليات النقل تلك حسبما ورد أسلحة تقليدية ثقيلة مثل دبابات القتال، ومركبات قتالية مدرعة، وطائرات مقاتلة، وطائرات هليكوبتر، ومنظومات مدفعية من العيار الكبير، ومنظومات قذائف، ومركبات جوية قتالية غير مأهولة – فضلاً عن ذخائر تعمل عن بعد وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائرها.

وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة مثل المركبات الجوية غير المأهولة والقذائف التسيارية والذخائر إلى القوات المسلحة الروسية، أو التخطيط لنقلها، وأن تلك الأسلحة قد استخدمت في أوكرانيا. إن أي نقل للأسلحة يجب أن يحدث ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتثير القلق التقارير المتعلقة باستخدام الألغام المضادة للأفراد ونقل الذخائر العنقودية واستخدامها في أوكرانيا. وكما أبرز الأمين العام في اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام وتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي عُقد مؤخراً في 4 نيسان/أبريل، لا تزال تلك الأجهزة الفتاكة تشكل تهديداً مباشراً للأشخاص العالقين وسط النزاعات المسلحة وتُلوّث المجتمعات لعقود قادمة. وأدعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وتنفيذهما تنفيذاً كاملاً. كما أهيب بجميع الأطراف المعنية التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وعدم نقل أو استخدام أي ألغام محظورة بموجب بروتوكولها الثاني المعدل.

إن تدفق الأسلحة والذخائر إلى أي نزاع مسلح يمكن أن يُسهم في التصعيد وينطوي على مخاطر كبيرة من تحويل وجهتها وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. ولا بد من اتخاذ تدابير للتصدي لخطر تسريب الأسلحة إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم واستخدامها لغايات غير مأذون بها لتجنب استفحال حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وهذه الجهود أساسية أيضاً للتعافي بعد انتهاء النزاع. ولمنع تسريب الأسلحة والذخائر، ينبغي توافر الشفافية في سلسلة الإمداد والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، فضلاً عن توافر تدابير عملية مثل الوسم والتعقب، وممارسات فعالة للمحاسبة والحفظ الشامل للسجلات، والحماية المادية للأسلحة والذخائر، وتدابير الجمارك ومراقبة الحدود، ورصد التسريب وتحليله.

إن معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

– بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية – وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وصكه الدولي للتعقب، والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، هي بعض الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة التي وضعتها الدول لمنع تسريب الأسلحة والذخائر التقليدية والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها وتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة. لذلك يجب أن يظلّ إضفاء الطابع العالمي عليها، فضلاً عن تنفيذها الكامل والفعّال، أولوية من الأولويات.

وإلى جانب التصدي لعمليات نقل الأسلحة، يقع على عاتق جميع أطراف النزاعات المسلحة واجب حماية المدنيين في حالات النزاع المسلّح والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وعلى الأطراف أيضاً الامتناع عن شن هجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة. ومنذ 24 شباط/فبراير 2022، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من سقوط 366 31 ضحية في صفوف المدنيين في أوكرانيا، قُتل منهم 810 10 وجُرح 556 20. ومن المرجّح أن تكون الأعداد الفعلية أعلى بكثير. والغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين سببها استخدام الأسلحة المتفجرة بما لها من أضرار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وقد حثّ الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لأن من المرجّح جداً أن ينجم عن استخدامها هذا أضرار عشوائية، وعلى إبعاد القتال عن المناطق الحضرية كلّية.

وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وسيكون مؤتمر المتابعة الأول القادم في أوسلو فرصة هامة للدول لكي تعمل على تنفيذ الإعلان السياسي تنفيذا كاملا وهادفا وللدول التي لم تؤيده بعد لكي تفعل ذلك.

ومما يؤسف له أن استخدام الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف لا يزال يخلّف وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، فضلا عن إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. ويجب ألا تُستخدم الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف، شأنها شأن أي أسلحة أو نظم أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني. إن الهجمات المتعمدة والمباشرة والعشوائية وغير المتناسبة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية تنتهك القانون الدولي الإنساني. وهي غير مقبولة ويجب وضع حد لها فورا.

وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيدة كفياتكوفسكي.

السيدة كفياتكوفسكي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بالتكلم. أنا ضابطة متقاعدة برتبة مقدم في القوات الجوية الأمريكية بدأت تراودني شكوك تجاه الحكومة التي خدمتها في عام 2002 عندما رأيت مؤسستي داخل البنتاغون تتلاعب بالمعلومات للترويج لحرب غير ضرورية وغير مبررة، كانت في هذه الحالة هي غزو العراق في آذار/مارس 2003. أريد أن أتطرق إلى ثلاث نقاط توضح كيف أن الإمدادات الغربية لأوكرانيا تشكل عائقا مستمرا أمام السلام.

أولا، مكنت المساعدات والدعم الغربيان من خوض الحرب واعترضا طريق السلام. وهي لا تُقدم من أجل الأوكرانيين وإنما لحكومة كييف التي اختيرت في البداية عن طريق انقلاب دعمته وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية في عام 2014 من أجل مواجهة روسيا عسكريا. وتمسكت هذه الحكومة بالوكالة بنوع من القومية الأوكرانية التي اعتمدت بشكل كبير على الأيديولوجية النازية الأوكرانية. ومع أن النازية نادرة في المشهد العام وتُدان دائما، إلا أنها وجدت في أوكرانيا نوعا من الأشخاص المستعدين لفعل ما تريده الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبالتالي، نُسي التاريخ وتم تجاهل الحقيقة والنيل من الثقافة الأوكرانية لأن البعض في

الغرب أرادوا حربا بالوكالة لإضعاف روسيا سياسيا واقتصاديا. ولا يزال أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وقيادة الناتو يحتفون بما يسمى بالاستثمار الجيد.

إن المساعدة الغربية بالأسلحة والاستطلاع والاستخبارات، فضلا عن المساعدة الدبلوماسية، مكنت كييف من شن هجمات على دونباس على مدى ثماني سنوات. إن الرد العسكري الروسي، وإن كان بلا شك عنيفا ومميتا ومنتهكا للقانون الدولي، يذكّرني بعدة عمليات عسكرية للولايات المتحدة دعمتُها عندما كنت أرتدي الزي العسكري، بيد أننا اكتشفنا لاحقا عندما قامت الولايات المتحدة بالغزو أننا لم نكن هناك في الواقع لوقف حرب أو تحرير أحد أو توفير مزيد من الحرية أو ضمان الازدهار. ولولا تلك المعونة والمساعدة الغربية، إلى جانب كراهية الولايات المتحدة والناتو الجلية لروسيا، لكان من الممكن الالتزام بمعاهدات مينسك التزاما كاملا وإحراز تقدم بخصوص الاتفاقات السلمية في نهاية المطاف بدون حرب، ليعود السلام والتبادل التجاري بالنفع على الجميع.

ثانيا، حولت شحنات الأسلحة الغربية الجيش الأوكراني إلى ما يشبه آلة روب غولدبيرغ (آلة التفاعل المتسلسل) من الحجم الضخم. وما كان يمكن أن يكون عملية دفاعية أوكرانية منسقة ومجهزة بالكامل أصبح عملية تفاعلية ومعقدة للغاية وفوضوية بل وحمقاء. وكان ذلك متوقعا. فقد استمر استخدام كميات غير عادية من منظومات الأسلحة، بعضها دفاعي والآخر هجومي، بطريقة مأساوية وغير ناجعة، كما تطلّب الكثير منها صيانة ومدخلات استخباراتية غربية. لقد أهدرت منظومات أسلحة رئيسية للولايات المتحدة والناتو بسبب نشرها في عمليات قتالية لا يمكن فيها استخدامها أو صيانتها أو تنسيقها بشكل كامل. لقد شهدنا مآسي وخسائر في الأرواح على الجانبين، لكن الجيش الأوكراني الذي يعتمد على المساعدات ويعاني من ضعف لوجستي أصبح مسلخا للجنود الأوكرانيين وكارثة لأفراد أسرهم الذين أصبح أكثر من 10 ملايين منهم الآن يعيشون خارج أوكرانيا وقد لا يعودون أبدا. وتشكل مطالبة كييف المحمومة بإرسال مزيد من الجنود إلى الجبهة في حد ذاتها نتيجة مباشرة للمساعدة العسكرية الغربية السابقة.

وأدت المساعدات الغربية – البلايين التي سُلمت في شكل مساعدات عسكرية ومالية – إلى عدم سعي أوكرانيا إلى السلام قبل عامين أو في العام الماضي أو في وقت سابق من هذا العام وجعلتها غير قادرة على السعي إلى السلام اليوم. كيف ذلك؟ لقد هيأ الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، حاكما تابعا يتمتع بسلطات واسعة في رئاسة السيد زيلينسكي الدائمة. ونتيجة لذلك، كانت زيارة واحدة سريعة إلى كييف قام بها رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون كفيلة بالقضاء على فرصة واعدة للسلام في أواخر ربيع عام 2022، بدون أدنى تفكير في ما قد يحدث لاحقا. وقد أدت ما يسمى باستثمارات الغرب إلى خفض مخزونات الولايات المتحدة والناتو ونالت من قدرة كييف على التفاوض مباشرة مع روسيا. ويرى القادة الغربيون ما أنفقوه ويصرون على الحصول على نوع من العائد لأنهم لا يرغبون في خسارة ودائعهم، إذا جاز التعبير. وفي الواقع، ترفض أوكرانيا التي تنوب عن الغرب التوصل إلى سلام راسخ رغم ما تحملت من تكلفة باهظة لا طائل منها.

ثالثا، لاحظنا، مع دخول بلايين الدولارات من الأسلحة والذخائر والإمدادات والأموال أوكرانيا، مشكلة أخرى يتم التعامل معها على طريقة آلة روب غولدبيرغ تتعلق هذه المرة بمساءلة الحكومة. أين تذهب هذه المعدات؟ وما الحسابات المصرفية التي تكدَّس فيها الأموال؟ إننا نعلم، كما يعلم الإنتربول، أن الأسلحة الصغيرة وغيرها من الإمدادات قد تَحوّل مسارها نحو جميع أنحاء العالم وفور وصول بعضها إلى أوكرانيا. وكانت أوكرانيا معروفة بأنها الدولة الأكثر فسادا في أوروبا، وهو أمر استغله دون شك القادة في الغرب عندما ناسبهم ذلك. وبعد عامين من الحرب، ومع مقتل أو فقدان نصف الجيش الأوكراني، نسمع قصصا عن أرامل تسلمن فواتير الزي العسكري لأزواجهن المتوفين، مما يزيد من حزنهن الذي لا يطاق بالفعل. ومع ذلك، يبدو أن الحياة في كييف، على غرار المقاطعات المحيطة بواشنطن العاصمة، هنيئة حيث يبدو أن السيارات الفارهة والمتاجر الفاخرة لم تطلها الحرب. ويقال إن الولايات المتحدة تمول بالكامل القطاع الحكومي في أوكرانيا، وهذا واضح في كييف، كما لاحظه صديقي أناتول ليفين في الصيف

الماضي خلال زيارته هناك. وعجّلت المساعدات الغربية المقدَّمة لأوكرانيا بالفقر والدمار لمعظم السكان ووسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في جميع أنحاء أوكرانيا.

ولكن هناك مشكلة أخرى مع المساعدات الغربية الضخمة لأوكرانيا. ينظر أعضاء الناتو الآخرين إلى تلك المساعدات بانزعاج مع تطلعهم إلى أفق السلام القادم لا محالة. وتشبه عملية بناء القواعد العسكرية الأمريكية الجديدة الضخمة الجارية حاليا في رومانيا وبولندا موجة إنشاء القواعد التي أقدمت عليها الولايات المتحدة في البلقان في أواخر تسعينيات القرن العشرين وبعد ذلك في الشرق الأوسط. هل تدفق الأموال من الولايات المتحدة إلى أوكرانيا منطقي حقا لبولندا ورومانيا وأعضاء الناتو الآخرين؟ لقد سببت المساعدات الغربية انقساما داخل الناتو، مما زاد من خطر التصعيد وأسكت أصحاب المنطق السليم والأصوات الداعية إلى السلام.

ماذا يريد الأوكرانيون أنفسهم؟ انتُخب زيلينسكي بأغلبية ساحقة قبل خمس سنوات لأنه وعد بالسلام وإنهاء الحرب في دونباس. لقد أفسد الغرب ولاية زيلينسكي وضرب بكل وعوده عرض الحائط. وهو الآن يتسول الدولارات المتناقصة ومنظومات أسلحة غير متوفرة ويعتقل الناس لممارسة حقهم في حرية التعبير وممارسة مهنة الصحافة ويغلق الأحزاب السياسية والكنائس وعلق الانتخابات الرئاسية المقبلة. وبينما نلاحظ نقص المجندين وهلاك الرجال الأوكرانيين المروع والشتات الأوكراني الضخم الذين لن يعودوا أبدا إلى ديارهم، بوسعنا القول إن الأوكرانيين الذين صوتوا ذات مرة من أجل السلام يريدونه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ولكن بدلا من الحصول على ما يريده معظم الأوكرانيين، فإنهم يحصلون على مزيد من الأسلحة. كما أُرسلت آلاف المدافع الرشاشة الإيرانية وبنادق القنص وقاذفات الصواريخ ومئات الآلاف من طلقات الذخيرة التي صادرتها الولايات المتحدة إلى أوكرانيا الأسبوع الماضي فقط. هل سيساعد مزيج الأسلحة بلا ضابط أوكرانيا على تحقيق النصر؟ لا، لن يساعدها.

باختصار، إن المساعدات العسكرية والأموال المقدمة من الغرب يبقيان على الحكومة الأوكرانية ويدعمان سياستها الخارجية. وتسببت المساعدات المقدمة عشوائيا من الغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجموعة غير المتجانسة من المستشارين العسكريين الغربيين في البلد في تعقيد وإرباك العمليات العسكرية الأوكرانية وفي مقتل المزيد من الناس. كان عضو الكونغرس السابق رون بول يقول "المعونة الخارجية هي أخذ الأموال من الفقراء في البلدان الغنية وإعطاؤها للأغنياء في البلدان الفقيرة". وفي حين أن هذا ليس هو الحال دائما، فإن هذا الرأي يعبر تماما عن مشروع أوكرانيا. لقد قضت المساعدات الحربية الغربية على الديمقراطية الأوكرانية وقسمت الشعب الأوكراني جسديا وروحيا وأفقرته وشوهت اقتصاده. وقد تكلم ماثيو هوه مؤخرا أمام هذا الجهاز (انظر S/PV.9585)، وشرح بدقة – وبشكل مروع – الدمار الفادح الذي سببته المساعدات الغربية للناس والبيئة. فالحكومة الأوكرانية تحاول الآن، ربما بعون ومساعدة من الولايات المتحدة والناتو، تفجير محطة زابوريجيا النووية – بغية التسبب في كارثة بيئية أبشع من تلك التي تسببها قنابل الولايات المتحدة العنقودية منتهية الصلاحية وحقول الألغام المتناثرة. إن الظروف المواتية لحل سلمي قائمة منذ أكثر من عامين الآن، ومع ذلك تستمر المساعدات الغربية في إطالة أمد الحرب وتجعل من الصعب على الأوكرانيين العودة إلى ديارهم.

ونرى التدمير المتعمد للحياة والممتلكات والحرية في أوكرانيا. وتلقي حكومة الولايات المتحدة والناتو باللوم على روسيا في كل هذا في خلط بين الارتباط والسببية. وأعتقد أن السبب كان تشجيع الغرب بخبث لإشعال حرب بالوكالة ما كان ينبغي أن تندلع أبدا، لأسباب لا تفسير لها بعد، باستثناء الحاجة الملحة لضم عضو آخر إلى الناتو.

لوقف نزيف جرح، يجب أن يظل المرء ساكنا وهادئا وأن يضع ضمادة قوية. لكن الولايات المتحدة والناتو، اللتين تتصرفان كالممرضة المتعجرفة راتشيد في مستشفى الأمراض العقلية، ينظران إلى أوكرانيا وهي تنزف ويقولان، "لا تقفوا ساكنين، قاتلوا بمزيد من القوة، موتوا

بشجاعة أكبر، سنرسل لكم المزيد من الأموال والمزيد من الأسلحة“. لا أحد في أوكرانيا أو في معظم بقية دول العالم يعتقد أن هذه نصيحة جيدة، لأنها ليست كذلك. أشكر المجلس على سماع هذه الرسالة وعلى عمله، أفرادا ودولا، من أجل السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كفياتكوفسكي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لسبب ما، لا أرى زملاءنا من الاتحاد الأوروبي الذين يسجلون عادة بأعداد كبيرة لحضور الجلسات بشأن أوكرانيا التي تُعقد بناء على طلب شركائنا الغربيين.

طوال 10 سنوات على الأقل، كان هناك تدفق منهجي مستمر للأسلحة الغربية إلى نظام كييف. في البداية، كان ذلك يجري سرا، تحت غطاء اتفاقات مينسك، ولم يتم الإعلان عن النشاط الغربي في هذا الصدد بل وجرى إنكاره. ولكن كل هذا ظهر الآن على السطح ولم يعد مخفيا. وبفضل تحقيقات صحفية كان لها صدى كبير، علمنا أن وكالة الاستخبارات المركزية نشرت، فور الانقلاب المناهض للدستور في كييف في عام 2014، شبكة واسعة من مراكز الاستخبارات في أوكرانيا على الحدود الروسية مباشرة.

وبمجرد أن بدأت العملية العسكرية الخاصة، بدأ تصوير هذا النشاط الاستفزازي – وهذا أقل ما يقال عنه – على أنه قضية نبيلة في تحد لأساسيات المنطق. بالفعل، ما الخطأ في تسليح دولة ضد جارتها لسنوات عديدة وتشجيع سياسة عدائية علنية ضدها؟ في النهاية، هذه هي الممارسة المعتادة للمستعمرين، الذين ظلوا على مدى عقود يحرضون الجيران ضد بعضهم بعضا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويسلحونهم ويستفيدون من حروبهم. لم يخترع المستعمرون أي شيء جديد في القرن الحادي والعشرين. واليوم، أوكرانيا هي ضحيتهم وروسيا هي هدفهم. هذه هي الفحوى الحقيقية للأزمة الأوكرانية التي بلغت مرحلتها الساخنة في شباط/فبراير 2022.

لقد أوضحنا مرارا الأسباب التي أجبرتنا على بدء العملية العسكرية الخاصة. وسمعنا من أرادوا أن يستمعوا إلينا ومن لا يريدون، فلن يسمعونا أبدا. ولكن اليوم، حتى زملاؤنا الغربيون باتوا يستخدمون كلمة ”غير مبرر“ بشكل أقل تواترا لوصف أفعالنا. وبالنظر إلى ما تعلمناه ورأيناه بشأن الدور الغربي في المأساة الأوكرانية على مدى الفترة الماضية التي تزيد على عامين، فإن هذه الأقوال لا تصمد ببساطة أمام التمحيص.

في الواقع، لدى التكتل الغربي اليوم شواغل مختلفة تماما، وفي مقدمتها الحيلولة دون انهيار زمرة زيلينسكي، التي تفقد السلطة بسرعة في البلد وتواجه هزيمة عسكرية واضحة. إن الأسلحة والعتاد والذخائر المتاحة لزعيم أوكرانيا تُهدر منذ فترة طويلة وعلى الرغم من أنه أصبح من الصعب بشكل متزايد على الرعاة الغربيين مساعدته وغض الطرف عن أفعاله، لا تزال الأسلحة الغربية تتدفق. وفي الوقت نفسه، تجد النخب الغربية صعوبة متزايدة في التزام الصمت حيال الفساد المستشري في أوكرانيا وانعدام الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالعتاد والذخائر التي تم توريدها، وبالتالي المخاطر الكبيرة لوقوعها في أيدي الإرهابيين. إنهم يحاولون إخفاء هذه الحقيقة البغيضة بالقول إن إمدادات الأسلحة تساعد أوكرانيا في الدفاع عن استقلالها في مواجهة العدوان الروسي.

هل هذه هي الحقيقة؟ ما الذي تريده حقا أوكرانيا الحالية التي يعكف الغرب على تشكيلها منذ 10 سنوات حتى الآن لتصبح ”معادية لروسيا“؟ نتذكر جميعا كيف أنه، قبل عامين بالضبط، بعد تدبير استفزاز كاذب وغير إنساني في بوتشا، أهدرت أوكرانيا – تحت ضغط من رعاتها الغربيين – أفضل فرصها للسلام على الإطلاق عندما داس زيلينسكي على اتفاقات مينسك. وأكد الرعاة الغربيون لنظام كييف أنه بدعمهم وأسلحتهم، يمكن لأوكرانيا هزيمة روسيا. وقد تشبث زعيم كييف بهذا الوهم حتى وقت قريب، عندما غير خطابه، معلنا أن أوكرانيا ستخسر من دون الأسلحة الغربية وإذا لم يحدث تدخل هادف

بقدر أكبر. ولاحقا، عدل الغرب أيضا هدفه. والهدف الجديد هو منع روسيا من الانتصار. وأنا أتكلم عن هذا الأمر بالتفصيل لتوضيح استنتاج العديد من الخبراء بأن إمدادات الأسلحة الغربية هي التي تحول دون انتهاء النزاع الأوكراني بسلام. وهذا ما تكلمت عنه للتو السيدة كارين كفياتكوفسكي في إحاطتها.

لو كانت أوكرانيا تريد السلام، لكانت قد حققته منذ فترة طويلة. إن مطالبنا المبررة والمعقولة من جارتنا، والتي تكمن في صميم العملية العسكرية الخاصة، معروفة جيدا، وأوكرانيا قادرة تماما على تلبيتها من دون المساس بسيادتها وكيان دولتها. لقد تمكنت ألمانيا من القضاء على النازية وتمكنت اليابان من القضاء على النزعة العسكرية دون أن تختفي هاتان الدولتان. لماذا إذن لا تستطيع أوكرانيا أن تفعل ذلك، لماذا لا تستطيع التوقف عن التمييز ضد اللغة الروسية والمتكلمين بها، في التزام صارم بالقيم الأوروبية؟

الجواب على هذا السؤال بسيط جدا. لا تريد واشنطن ولندن وبروكسل أن تكون أوكرانيا صديقة لروسيا. فهم لم يستثمروا في أوكرانيا على مدى السنوات العشر الماضية لتكون هكذا. ونتيجة لذلك، وبينما تخسر أوكرانيا في ساحة المعركة، فإنها تتحول إلى دولة إرهابية بشكل علني. اسمحوا لي أن أستفيض في الحديث.

لقد قلنا في مناسبات عديدة إن القوات المسلحة الأوكرانية تشن هجمات على أعيان مدنية في روسيا بفضل إمدادات قذائف المدفعية والصواريخ بعيدة المدى الغربية الصنع. وخلال الربع الأول من هذا العام وحده، أطلقت القوات المسلحة الأوكرانية 000 22 طلقة ذخيرة، أودت بحياة 201 مدني. ولكن تلك المعلومات لا تظهر في وسائط الإعلام الغربية، ولم تلق إدانة من زملائنا الغربيين في القاعة. ويكفي أن نتذكر القصف الموجه، عشية رأس السنة، لمناطق سكانية في بيلغورود باستخدام راجمات الصواريخ التي قدمتها تشيكيا. ولم يسفر ذلك عن أي انتقاد من الغرب.

لكن أوكرانيا تريد المزيد وبالتالي تحولت إلى أسلوب الهجمات الإرهابية. هذه هي الطريقة التي تحاول بها قيادة كييف تحويل انتباه الرأي العام عن الحالة الكارثية للقوات الأوكرانية على الخطوط الأمامية وإثبات قدرتها على إيذاء روسيا للرعاة الغربيين. وسمعنا جميعاً عن جرائم نظام كييف، بما فيها اغتيال الصحفية داريا دوغينا والمراسل الحربي فلادلين تاتارسكي، وقصف جسر القرم وإسقاط طائرة تقل أسرى الحرب الأوكرانيين. بيد أن الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع في 22 آذار/مارس في قاعة كروكوس البلدية في مدينة كراسنوغورسك يحتل مكانة خاصة في هذه القائمة.

وأود اليوم أن أطلع الأعضاء على النتائج الأولية للتحقيق في هذا الهجوم. وأهم ما أريد أن أخصه بالذكر هو أنه لا يمكن حتى في هذه المرحلة المبكرة أن يكون هناك مجال للشك في تورط أوكرانيا المباشر في هذه الجريمة المقززة واللاإنسانية، وأن جميع الأدلة تمكننا من اقتفاء آثار من أمروا بها إلى كييف. وأود أن أذكر المجلس بالتسلسل الزمني للأحداث. كان من المقرر أن تقدم فرقة موسيقية روسية عرضا في قاعة كروكوس البلدية في 22 آذار/مارس. واقتحم أربعة إرهابيين يحملون أسلحة نارية المبنى قُبيل العرض، الساعة 19/58. وفي طريقهم إلى القاعة أطلقوا النار من مسافة قريبة على رواد الحفل الأبرياء، وأردوهم قتلى بدم بارد. وحالما وصلوا إلى قاعة الحفلات ذاتها، أشعلوا النار في المقاعد وواصلوا إطلاق النار بشكل عشوائي. وفروا بعد 13 دقيقة، تاركين وراءهم بعض أسلحتهم.

ونتيجة للهجوم، توفي 137 شخصا في الموقع وتوفي سبعة آخرون في وقت لاحق في المستشفى. وأصيب أكثر من 500 شخص. وبعد الفرار من مكان الحادث، حاول جميع الجناة الوصول إلى الحدود الأوكرانية، لكنهم اعتُقلوا بسرعة في غضون ساعات قليلة. واعترفوا بذنبهم عند استجوابهم وقالوا إنهم وعدوا بمبلغ مليون روبل لكل فرد منهم لتنفيذ الهجوم الإرهابي. وفي الوقت الحالي، حددت الإجراءات الجنائية 11 شخصا على أنهم متورطون في الجريمة.

وتجلت فوراً وقائع لا جدال فيها، تدل على "العلاقة بأوكرانيا" والروابط التي لا ريب فيها بين الإرهابيين وأجهزة الاستخبارات الأوكرانية. وعلى وجه الخصوص، كان من المفترض، وفقا لإفادة

الجناة، أن يتوجهوا إلى منطقة قريبة من حدود الدولة في إقليم بريانسك، وكان من المقرر عندئذ أن يضرموا النار في سيارتهم في الأحراش وأن يبلغوا جهة الاتصال الخاصة بهم، التي كان من المقرر أن تكفل عبورهم إلى الأراضي الأوكرانية ونقلهم إلى كييف. وبالمناسبة، كانت هناك خطة هروب مماثلة لقتلة داريا دوجينا وفلادلين تاتارسكي. وأتاح التحقيق أيضا الاطلاع على بيانات من هواتف المشتبه بهم تحتوي على معلومات تورط أجهزة الأمن الأوكرانية. كما أن بحوزته بيانات تؤكد أن المهاجمين تلقوا مبالغ كبيرة من المال والعملات المشفرة من أوكرانيا استخدموها في الإعداد للجريمة.

وهناك أيضا أدلة على أن نظام كييف يتعاون منذ فترة طويلة مع المتطرفين الإسلاميين ويستخدمهم لأغراضه. ونحن نعلم أن هناك عملية تجري في السفارة الأوكرانية في دوشانبي لتجنيد المرتزقة الراغبين في الانضمام إلى الفيلق الدولي لأوكرانيا. كما أن مرتكبي الهجوم الإرهابي في قاعة كروكوس البلدية وشركاءهم هم أساساً من أصل طاجيكي. وفيما يتعلق بهذه الوقائع، أحالت وزارة الخارجية الروسية إلى السلطات الأوكرانية طلبات بموجب الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بإلقاء القبض على جميع الأشخاص الضالعين في هذه الأعمال الإرهابية وتسليمهم فوراً.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أنه بعد ساعة واحدة بالضبط من وقوع هذه المأساة المروعة، بدأت واشنطن وعدد من العواصم الغربية الأخرى تنكر بشدة تورط كييف في الهجوم الإرهابي. وبدأ ذلك حتى قبل النتائج الأولية للتحقيق وفي وقت لم يتم فيه بعد توجيه أي تهم ضد أوكرانيا. وبعد ذلك مباشرة سارعت أوكرانيا إلى نفي أي تورط، بينما ألقى زيلينسكي وحاشيته باللوم بالكامل في الحادث على السلطات الروسية. إنهم يقولون دائما "لسنا من فعل ذلك". و "لسنا من يقصف محطة محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، ولسنا من يقصف الأحياء المسالمة في المدن الروسية، بل هم من يفعل ذلك، إنها روسيا، إنها عملية ملفقة". من الصعبتصور قدر أكبر من الإزدراء.

وما حدث بعد ذلك غير مفهوم تماما. فقد بدأت واشنطن وأقرب حلفائها، الذين ما زالوا عاجزين عن معرفة المسؤول عن انفجارات نورد ستريم في أيلول/سبتمبر 2022، تحت سمعهم وبصرهم، يفرضون على الجميع بانفعال وإصرار شديدين رواية مفادها أن تنظيم داعش كان وراء الهجوم. وسرعان ما ظهر شريط فيديو أعلنت فيه خليتها الأفغانية، ولاية خراسان، مسؤوليتها عما حدث، وغني عن القول إن هذا الإعلان أصبح فورا النسخة الوحيدة التي نشرتها وسائط الإعلام الغربية. وفي الوقت الحالي، على الرغم من الأدلة الدامغة على تورط نظام كييف، ما زالوا يحاولون إقناعنا بأن كييف لم تأمر بالهجوم الإرهابي وأن أتباع أيديولوجية إسلامية متطرفة وحدهم من ارتكبه. ولعل شخص ما يريد منا حقا أن نصدق ذلك، ولكن هناك عدد من الحقائق المهمة غير المتوافقة.

أولاً، إن مجرد اعتراف تنظيم داعش بتورطه لا يعبر عن مسؤوليته الحقيقية. فقد حاول بالفعل أن ينسب لنفسه "عمليات قام بها آخرون"، في محاولات ترمي على ما يبدو إلى استعادة دوره كجهة فاعلة مؤثرة. ففي عام 2017 مثلاً، أعلن مسؤوليته عن انفجار خزانة في محل بقالة في سانت بطرسبرغ. لكن سرعان ما تبين أن شخصاً مختل عقليا لا علاقة له بالإسلاميين قام بالتفجير.

وثانياً، إن طبيعة الجريمة غير متسقة. فلا يرتكب الإسلاميون المتطرفون جرائم من أجل المال، لكن توجههم آراؤهم ومعتقداتهم الراسخة إزاء العالم، بغض النظر عن مدى عدم إنسانيتها. وعند القيام بذلك، لا يحاولون إنقاذ أنفسهم وعادة ما يفجرون أنفسهم. وعلى أي حال، يعدهم المجندون بأنهم سيُجزون على أعمالهم وموتهم الأليم بالجنة والنعيم المقيم. وفي حال قاعة كروكوس البلدية، رأينا المجرمين الجبناء يحاولون الهروب على أمل بدء حياة جديدة كمكافأة. ولا يتطلب الأمر أن يكون المرء خبيراً ليرى أنهم ليسوا بأي حال من الأحواللمتطرفين راديكاليين. ومن الواضح، علاوة على ذلك، أن الفيديو الذي ذكرته قام بتصويره هواة ليس لديهم أي فكرة عن الإسلام أو القيم الإسلامية.

ولا يمكننا أن نغفل عن أنه في ضوء هذه المحاولات الشرسة لإلقاء اللوم على تنظيم داعش وحماية كييف بأي ثمن، بغض النظر عن نتائج التحقيق، لا يزال تورط أجهزة الاستخبارات الغربية في

التحضير للهجوم الإرهابي سؤالاً مفتوحاً، خاصة وأن سفارات عدد من الدول الغربية نشرت قبل 22 آذار/مارس بقليل توصيات لمواطنيها بضرورة تجنب زيارة الأماكن المزدحمة في موسكو، لا سيما قاعات الحفلات الموسيقية. وهناك تساؤلات أيضا عن المعلومات المتعلقة بالتعاون الوثيق جدا بين وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات البريطانية مع جهاز الأمن الأوكراني، الذي تفاخر قادته مراراً بذلك. ويحدونا أمل كبير في أن نتلقى إجابات على كل هذه الأسئلة تعالج شواغلنا. وعلى وجه الخصوص، كشفت لجنة التحقيق الروسية أن الأموال اللازمة لتنظيم هجمات إرهابية على أراضينا توفرت عن طريق شركات تجارية، من بينها شركة بوريزما هولدنغز للنفط والغاز، التي تعمل في أوكرانيا، والتي لا يخفى أن هانتر بايدن من أعضاء مجلس إدارتها منذ عام 2014. ونأمل أن يزودنا زملاؤنا في الولايات المتحدة بكل التوضيحات اللازمة في هذا الشأن. ونأمل أيضا أن يتعاون زملاؤنا الغربيون معنا في القبض على الأشخاص الذين أمروا بالهجوم الإرهابي على مركز كروكس سيتي هول وتقديمهم إلى العدالة، وكذلك في معاقبة المسؤولين عن الهجمات الإرهابية على نورد ستريم، التي أدانها جميع زملائنا الغربيين إدانة قاطعة، كما أدانوا الهجوم الإرهابي على كروكس سيتي هول.

من الواضح أن نظام كييف لا ينوي التخلي عن جوهره الإرهابي. فعلى سبيل المثال، أحبطنا قبل أيام فقط محاولة تنطوي على إساءة للمقدسات لاستيراد 27 جهازا متفجرا يدوي الصنع إلى روسيا، وكانت هذه الأجهزة مموهة لتبدو وكأنها أيقونات أرثوذكسية وأدوات كنسية. وعندما تم تفتيش السيارة، تبين أن الوزن الإجمالي للمتفجرات كان 70 كيلوغراما من مادة الهكسوجين – وهو ما يكفي لتدمير مبنى مكون من خمسة طوابق. وإنه لأمر مرعب أن نفكر فيما الذي كان من الممكن أن يحدث لولا العمل المهني للغاية لدائرة الأمن الاتحادي. وقد أعلن رئيس مديرية الاستخبارات بوزارة الدفاع الأوكرانية، كيريلو بودانوف، ورئيس جهاز الأمن الأوكراني، فاسيل ماليوك، علنا وبشكل متكرر عن أعمال إرهابية تنفذها كييف ضد روسيا والمؤامرات المتعلقة بها.

باختصار، هذا هو ما أريد أن أقوله لزملائنا الغربيين. ففي غمرة غضبهم الناتج عن كراهيتهم لروسيا، خلقوا وحشا بأن سمحوا لنظام كييف، وهو صنيعتهم، بأن يفعل ما يحلو له. ولم يعد نشاط هذا النظام مقتصراً على أوكرانيا نفسها، حيث تركت زيلينسكي، بعد أن اغتصبت السلطة وقمعت المعارضة، مواطنيها تحت رحمة الفوضى وسخرت علنا من ذكرى ضحايا النازية الألمانية ومجدت أتباع النازية. وأصبحت مخالب النظام الإرهابية واضحة للعيان الآن خارج حدود أوكرانيا وإذا كانت المشاكل المتعلقة بذلك تصل اليوم إلى روسيا، فهذا لا يعني أنها لن تظهر في مكان آخر غدًا نظراً لأن الزعيم الأوكراني بات بالفعل منفصلا عن الواقع ومن الواضح أنه غير قادر على تقييمه بشكل فعال. إنهم لا يعلمون أبدًا ما إذا كان وحش فرانكشتاين الذي خلقوه قد ينقلب عليهم أيضًا في غضبه العاجز، الذي ولده عجزه عن عكس المسار على جبهة القتال في مواجهة الهزيمة الوشيكة. لقد زودوه بما يكفي من الأسلحة وكل شيء آخر للقيام بذلك. ولا ينبغي أن ننسى أن هذا النظام، بتدمير نفسه، يهوي بهم وبما تبقى من سمعتهم معه. وينبغي أن يتذكروا الكلمات التي هي بمثابة نبوءة التي قالها رئيس بولندا من على منبر الجمعية العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر (انظر A/78/PV.4). وكلما أسرعوا في إدراك ذلك وكبح جماح عملائهم الأوكرانيين، كان ذلك أفضل لهم. إنها بالفعل مسألة شهور، إن لم يكن أسابيع.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته وأحيط علما بملاحظات السيدة كفياتكوفسكي. وأرحب أيضا بمشاركة الوفد الأوكراني في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أكرر التأكيد على أن الدعم الدولي لجهود أوكرانيا لحماية شعبها وأراضيها مشروع تماماً لأن أوكرانيا تمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد الغزو الروسي غير المشروع، وهو حق منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن طلب الاتحاد الروسي، الذي بدأ هذه الحرب الوحشية بغزو أوكرانيا، عقد جلسة اليوم بشأن مسألة نقل الأسلحة إلى أوكرانيا

لا صلة له بالموضوع. وبدلا من ذلك، فإن الموضوع الأكثر أهمية لهذا اليوم هو التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويوم أمس، عقدت الجمعية العامة مناقشة بشأن استخدام روسيا لحق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر A/78/PV.68). وقد استُخدم حق النقض لأن روسيا لم يعجبها أن الفريق كان يسلط الضوء على منطقة مظلمة بالنسبة لروسيا، وهي تزويد كوريا الشمالية لروسيا بشكل غير مشروع بالذخيرة والقذائف التسيارية. وقد ذكر التقرير الأخير لفريق الخبراء (انظر S/2024/215) أنه يحقق في تقارير عن صفقات الأسلحة بين بيونغ يانغ وموسكو.

ومع دخول الحرب في أوكرانيا عامها الثالث، فإننا نقف أمام منعطف حاسم، حيث نواجه خيار التمسك بمبادئنا المشتركة والقواعد العالمية أو الانزلاق في حلقة مفرغة من الانتهاكات المتصاعدة. إن التغاضي عن تآكل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يشكل سابقة خطيرة، إذ يعزز سيادة القوة على حساب سيادة القانون. ومما يضاعف من هذه التداعيات أن عضوا دائما في مجلس الأمن ينتهك القواعد الذهبية التي تحكم العلاقات الدولية منذ عقود. وفي هذا الصدد، نحث الاتحاد الروسي بقوة على أن يختار الالتزام بالميثاق والقانون الدولي – الذي استفاد منه أيضًا – بسحب قواته من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليًا. وجمهورية كوريا، من جانبها، ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني إلى أن يحقق سلاما عادلا ودائما في أراضيه.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته هذا الصباح.

طَلَبت روسيا عقد هذه الجلسة للتحدث مرة أخرى عن انتشار الأسلحة إلى أوكرانيا. فلنكن واضحين إذن بشأن من يفعل ماذا ومن الذي يخرق القانون الدولي ويقوض ميثاق الأمم المتحدة.

كما نعلم جميعًا، انتهكت روسيا مراراً وتكراراً قرارات مجلس الأمن بشراء أسلحة من كوريا الشمالية وإيران لاستخدامها في أوكرانيا. واشترت روسيا العشرات من القذائف التسيارية وملايين دانات المدفعية من كوريا الشمالية والتي تُستخدم في الهجمات على المراكز السكانية في جميع أنحاء أوكرانيا. واشترت روسيا الآلاف من طائرات "شاهد" الإيرانية المسيرة وتستخدمها في حملة ضد البنية التحتية للكهرباء في أوكرانيا بهدف إخضاع أوكرانيا قسرا من خلال حرمان مدنييها من الطاقة والتدفئة. وبطبيعة الحال، حاولت روسيا إخفاء سلوكها من خلال استخدام حق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، الذي أتاح إمكانية تمحيص محاولات كوريا الشمالية للتهرب من الجزاءات والنهوض ببرنامجها للأسلحة. وكما قال الكثيرون منا في الجمعية العامة أمس (انظر A/78/PV.68)، فإن حق النقض الذي استخدمته روسيا قوض هيكل عدم الانتشار العالمي ومجلس الأمن. ولا تستمع روسيا إلى المجلس ولا إلى الجمعية العامة. وبدلاً من ذلك، اسمحوا لي أن أحث كوريا الشمالية على الكف عن دعم الحرب العدوانية الإمبريالية الجديدة التي تشنها روسيا دون استفزاز على دولة أخرى ذات سيادة.

وبطبيعة الحال، لا تهتم روسيا بتحديد الأسلحة أيضا. وبالإضافة إلى الأسلحة الواردة من كوريا الشمالية وإيران، تستخدم روسيا قذائف انسيابية من طراز كينجال تفوق سرعتها سرعة الصوت وقذائف تسيارية ذات قدرة مزدوجة والذخائر العنقودية والألغام الأرضية وعددا لا يحصى من الأسلحة الأخرى من ترسانتها. وفي حين أنها قد تقتطع من أدوات المطبخ لصنع تلك القذائف، فهي تسبب مع ذلك معاناة للمدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا. لقد دُمر أكثر من 40 في المائة من البنية التحتية للكهرباء في أوكرانيا وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية الآن لوائح اتهام جديدة ضد القادة العسكريين الروس بسبب حملة الضربات التي شنتها روسيا ضد العديد من محطات الطاقة الكهربائية والمحطات الفرعية في أوكرانيا.

إن ما تريده روسيا هو الحرية الكاملة لترهيب وإكراه وقتل شعب أوكرانيا. إننا نتحدث هنا عن عدوان بلا رادع. لقد أُنشئ المجلس لأن العالم تعلم دروس النصف الأول من القرن العشرين: أنه لا يمكن السماح للبلدان بغزو جيرانها وإخضاع شعوبها. وبنفس هذه الروح،

يساعد الدعم العالمي أوكرانيا في الدفاع عن نفسها من خلال تزويدها بالدفاعات الجوية لحماية مدنها وشعبها وبالأسلحة للرد على الجيش الروسي – وهو الجيش المسؤول عن إعدامات بإجراءات موجزة وأعمال تعذيب واغتصاب وفظائع ارتُكبت قبل عامين في بوتشا.

وينبغي لأي بلد يهتم بالميثاق وسيادة الدول وقدسية الحياة البشرية أن يدعم أوكرانيا. وستبقى المملكة المتحدة إلى جانب أوكرانيا وهي تقاتل ضد العدوان الروسي. وسنواصل تجديد الدفاعات الجوية الأوكرانية وتوفير الأسلحة اللازمة للدفاع عن الأراضي الأوكرانية. وسنفعل كل ما يتطلبه الأمر، مهما طال الزمن، لضمان انتصار أوكرانيا.

يمكن لروسيا بطبيعة الحال أن توقف الحرب غدا إذا سحبت قواتها من الأراضي الأوكرانية. وبدلا من ذلك، بدأت جولة أخرى من التجنيد الإجباري، حيث جمعت شبابها وأرسلتهم للقتال والموت في حرب اختيارية. ويُقتل أو يُصاب حاليا حوالي 000 1 روسي في أوكرانيا كل يوم. لقد تكبدت روسيا بالفعل خسائر في الأرواح تصل إلى 000 350 فرد. إنها مأساة لروسيا أيضا.

لقد أخبرنا الوفد الروسي بأكاذيب لا حصر لها عن الحرب في المجلس، ولكن الحقيقة أن جلسة اليوم ربما تعكس مستوى جديدا من التدني. وإذا كان فهمي صحيحا، فقد سمعنا اليوم من السفير الروسي أن الأوكرانيين نازيون يتصرفون تحت غطاء تنظيم الدولة الإسلامية، بينما يقودهم في الوقت نفسه رئيس يهودي منتخب ديمقراطيا. هذا مزيج فريد بالفعل ومناف بصراحة للعقل.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته وأحيط علما بإسهام السيدة كفياتكوفسكي.

لا تزال غيانا يساورها بالغ القلق إزاء الخسائر البشرية المفجعة للنزاع وأثره المدمر على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وكلما اجتمع المجلس بشأن هذا الموضوع، تكون التقارير عن الخسائر في صفوف المدنيين أكثر إثارة للقلق من ذي قبل. وسمعنا في جلسة الأمس (انظر S/PV.9600) أن الحرب أودت بحياة أكثر من 000 10 مدني. ومما يثير الجزع بنفس القدر أن الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة، لا تزال تُستهدف بطريقة تتجاهل مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ونتيجة لذلك، يستمر حجم الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا في الارتفاع حيث يحتاج أكثر من 14,6 مليون شخص – أي حوالي 40 في المائة من سكان البلد – إلى المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات. وتشجب غيانا الهجمات التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتدعو أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولهذا السبب، يساور غيانا قلق بالغ إزاء مسألة نقل الأسلحة. ونتشاطر الرأي القائل بأن توريد الأسلحة والذخيرة في أي حالة نزاع مسلح يمكن أن يزيد من تصعيد العنف أو يطيل أمده، كما أنه ينطوي على خطر تحويل وجهتها. وندعو جميع الأطراف المشاركة في نقل الأسلحة إلى منطقة النزاع إلى ضمان أن تتم عمليات النقل مع الامتثال لصكوك نزع السلاح ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن. كما ندعو إلى فرض ضوابط لمنع نقلها غير النظامي.

وكما سمعنا بالأمس، أصبحت أراضي أوكرانيا حقل ألغام حقيقيا. وتعتبر الآن أحد أكثر بلدان العالم تلوثا بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتجدر الإشارة إلى أن الألغام والذخائر المتفجرة تشكل تهديدا لحياة المدنيين ورفاههم وتمنعهم من الوصول إلى الهياكل الأساسية الحيوية. كما أنها تلوث الأراضي الزراعية وتسهم بذلك في انعدام الأمن الغذائي في البلد. وبما أن أوكرانيا مصدّر رئيسي للحبوب، فقد يسهم ذلك أيضا في انعدام الأمن الغذائي العالمي. وتشجب غيانا، بوصفها دولة طرفا في مجموعة من المعاهدات منها معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، استخدام هذه الأسلحة وتحث على الامتثال الكامل للقانون الدولي والصكوك والالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح.

ختاما، تؤكد غيانا أن الوسيلة الفعالة الوحيدة للحيلولة دون مزيد من التصعيد أو عدم الاستقرار في أوكرانيا وفي المنطقة الأوسع

هي إنهاء الحرب، بل وإنهاءها باستخدام الوسائل السلمية. ولذلك، ندعو إلى إنهاء الأعمال القتالية وإلى التزام الأطراف بعملية سياسية ودبلوماسية تهدف إلى إنهاء النزاع.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد فونغ من فرع الأسلحة التقليدية التابع لمكتب شؤون نزع السلاح. كما أحطت علما بملاحظات السيدة كفياتكوفسكي.

عُقدت آخر جلسة للمجلس بشأن موضوع اليوم (انظر S/PV.9585) قبل أقل من شهر. وموقف سويسرا لم يتغير. ينتهك العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ونرفض أي محاولة لتبريره وندعو روسيا مرة أخرى إلى تعليق عملياتها العسكرية على النحو الذي أمرت به محكمة العدل الدولية قبل أكثر من عامين. إن ميثاق الأمم المتحدة يُلزمنا جميعا باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. ونود أن نشدد أيضا على أن أوكرانيا تملك الحق في كفالة أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

وكما سمعنا في الإحاطة التي قُدمت بالأمس بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.9600)، لا تزال الحرب تلحق أضرارا فادحة بالسكان المدنيين. وتتسبب الهجمات اليومية في جميع أنحاء أوكرانيا في سقوط ضحايا جدد وتفاقم الصعوبات الإنسانية لأسباب ليس أقلها الأضرار والدمار الذي يلحق بالهياكل الأساسية. وتدين سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية السكان المدنيين وغير المحاربين الآخرين.

وفيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، نؤكد من جديد أن من الضروري احترام الاتفاقيات والصكوك المتعددة الأطراف في هذا المجال، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. ونكرر الإعراب عن استيائنا إزاء التجاهل الواضح للقرارات الواجبة التطبيق الذي ظهر جليا في عمليات نقل الأسلحة السابقة والحالية بشكل غير قانوني من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا. ونأسف لأن استخدام حق النقض قبل أسبوعين (انظر S/PV.9591) أنهى ولاية فريق الخبراء الداعم لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) التي تحقق في هذه المسألة.

وأخيرا، يلزم بذل كل جهودنا لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا وفقا للميثاق. فالعدالة عنصر أساسي في السلام. وتولي سويسرا أهمية كبيرة لتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ ومقدمة الإحاطة الأخرى على عرضيهما.

لقد ناقشنا بالأمس في هذه القاعة الأزمة الإنسانية الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.9600). وانتقدت روسيا اليوم مرة أخرى دعم المجتمع الدولي العادل والمشروع لأوكرانيا بينما يستمر العدوان الروسي على أوكرانيا. ومن غير المقبول إطلاقا أن ينتقد المعتدي جهود الدفاع. وتظل الحقيقة الجوهرية كما هي. روسيا معتد ينتهك ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد مجددا موقف اليابان الواضح من الخطاب النووي المتكرر لروسيا. لن تقبل أبدا اليابان، بوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف الذري أثناء حرب، تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن أي استخدام للأسلحة النووية. يجب ألا تتكرر أبدا كارثة هيروشيما وناغازاكي. بالإضافة إلى ذلك، ندين مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة نقل الأسلحة من كوريا الشمالية إلى روسيا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ونواصل عن كثب رصد ما تحصل عليه كوريا الشمالية في المقابل. وأود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى انتهاك واضح آخر لقراراته صرح به الجانبان علنا، وهو نقل سيارة روسية الصنع من روسيا إلى كوريا الشمالية.

وكما أكدنا مرارا، يجب أن يستند السلام في أوكرانيا إلى ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر تتفق عليه الدول الأعضاء. إن السماح لروسيا بالبقاء في أراضي أوكرانيا التي تحتلها مؤقتا سيكون بمثابة السماح بتغيير الوضع الراهن بالقوة. إنه تحد صريح للنظام الدولي القائم على سيادة القانون ولن تغير أي محاولة لصرف انتباه العالم ذلك الواقع.

ولهذا السبب، نكرر التأكيد على أن انسحاب روسيا الفوري وغير المشروط شرط أساسي للسلام. ونواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا والتمسك بالقانون الدولي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمانة العامة على إحاطتها.

اجتمعنا قبل 24 ساعة فقط (انظر S/PV.9600) لمناقشة محنة المدنيين في أوكرانيا. ويذكر الجميع الخسائر المدمرة الناجمة عن الضربات الروسية التي تستهدف المدنيين والمناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وفي ضوء ذلك، لن ينخدع أحد بمحاولة روسيا الأخيرة تحويل المسؤولية عن شن الحرب. ولكن بما أن روسيا أرادت مرة أخرى – للمرة الرابعة عشرة – إثارة مسألة شحنات الأسلحة، يجب علينا أن نوضح الحقائق.

إن روسيا هي التي اختارت وبادرت بشن هذه الحرب وانتهكت بذلك ميثاق الأمم المتحدة عندما بادرت بشن عدوان واسع النطاق على أوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة لم تكن تمثل تهديدا لروسيا. وروسيا هي التي اختارت الاستمرار في إشعال هذه الحرب لأكثر من عامين. وروسيا يمكنها، إن أرادت، وضع حد للنزاع من دون المساس بأمنها. كل ما يتعين عليها فعله هو وقف عدوانها على أوكرانيا وسحب قواتها منها، كما طالبت بذلك محكمة العدل الدولية منذ 16 آذار/مارس 2022 وعلى النحو الذي دعت إليه عدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة.

فيما يتعلق بموضوع نقل الأسلحة، ينبغي ألا ننسى أن روسيا اختارت شراء الأسلحة والذخائر من كوريا الشمالية. وللتعتيم على تلك الحقيقة، رأت روسيا أنه من المناسب استخدام حق النقض للحيلولة دون تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، المنوط به التحقق من الامتثال للجزاءات. وبالتالي، اختارت روسيا التعدي على النظام الدولي لعدم الانتشار من أجل أن تستمر في حربها العدوانية غير المشروعة وتستغل عضويتها الدائمة في المجلس لمكافأة دولة تنتهك قرارات المجلس. كما حصلت روسيا على إمدادات من إيران التي سلمت آلاف المسيرات التي استُخدمت في شن هجمات على السكان المدنيين في أوكرانيا منذ بداية الحرب، منتهكة بذلك القرار 2231 (2015). ويساورنا القلق إزاء مزاعم نقل قذائف تسيارية من إيران إلى روسيا، وهو ما يمثل تصعيدا غير مقبول ولا يمكن أن يمر دون رد.

إننا لن نسمح لروسيا بأن تستمر في التعدي على أسس النظام الدولي القائم على القانون، وهو ما يمثل مصلحتنا المشتركة، مع الإفلات من العقاب. فالسماح لروسيا بتحقيق أهدافها سيرسل إشارة كارثية إلى جميع الدول التي تنساق وراء إغراء تعديل الحدود قسرا.

ولذلك، قررت فرنسا وشركاؤها تقديم دعم سياسي وعسكري لأوكرانيا. وسندعم الشعب الأوكراني وحكومته طالما كان ذلك ضروريا. ونحن نفعل ذلك لنمكِّن أوكرانيا من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ونقدم ذلك الدعم لنساعد أوكرانيا على الحفاظ على أمنها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونفعل ذلك من أجل أن نوفر لها سبلا تمكنها من الشروع في إجراء مفاوضات، عندما تقرر ذلك، تؤدي إلى سلام عادل ودائم، وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة. وأود أيضا أن أشكر السيد إيفور فونغ على إحاطته. وننوه أيضا بإسهام السيدة كارين كفياتكوفسكي.

إذ يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للتداول بشأن المسائل المتعلقة بالنزاع في أوكرانيا وتركز هذه الجلسة على إمدادات الأسلحة، من المؤسف أن يمتد النزاع الآن لأكثر من عامين ولا يزال يثير قلقا عالميا بالغا. وبعد عامين من الموت والدمار والمعاناة، يجب أن ينصب التركيز الآن على السلام.

وتحيط سيراليون علما باختلاف وجهات النظر بشأن إمدادات الأسلحة وإطالة أمد النزاع. فمن ناحية، ثمة ادعاءات بأن نقل الأسلحة يعرقل مبادرات إحلال السلام المحتملة، ومن ناحية أخرى، يُشار إلى حتمية حماية المدنيين والدفاع عن النفس.

ونظرا للظروف السائدة، تشدد سيراليون على أهمية الالتزام بالأطر القانونية الدولية في جميع عمليات نقل الأسلحة. ونعيد التأكيد على ضرورة إجراء تقييمات مسبقة للمخاطر قبل أي نقل للأسلحة في سياقات النزاع والتحقق من المستخدم النهائي لتجنب تحويل وجهة الأسلحة والذخائر. وخلاصة القول إن أي نقل للأسلحة يجب أن يتم ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما فتئنا نكرر التأكيد على المخاطر والتكاليف المرتبطة بالنزاع المستمر في أوكرانيا الذي أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير البنية التحتية والنزوح الجماعي للمدنيين. وتؤكد الأعداد المفزعة للضحايا المدنيين والأزمة الإنسانية، وفق ما تحققت منه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الضرورة الملحة لإيجاد حل سلمي للنزاع.

وتكرر سيراليون تأكيد التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مشددة على أهمية احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول والسعي إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

في الختام، تدعو سيراليون إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبذل جهود دبلوماسية صادقة للتوصل إلى حل دائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

ونحث طرفي النزاع على التواصل البناء بحسن نية من أجل إيجاد حل سياسي ودبلوماسي على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نكرر أيضا دعوتنا إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر السيد إيفور فونغ رئيس فرع الأسلحة التقليدية في مكتب شؤون نزع السلاح على إحاطته المفصلة والحافلة بالمعلومات. وقد استمعت باهتمام إلى مقدمة الإحاطة الأخرى. كما أرحب بممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

اجتمع المجلس أمس (انظر S/PV.9600) لمناقشة العواقب الإنسانية المترتبة على الأزمة في أوكرانيا. وتكرر إكوادور التأكيد على مناشدتها جميع الأطراف المعنية التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ويجب التوقف فورا عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من أجل الحفاظ على حياة المدنيين والمحافظة على البنية التحتية المدنية، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وتوجيهاته.

فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة، تؤمن إكوادور إيمانا راسخا بأهمية الالتزام بالأطر القانونية الدولية التي تحكم نقل الأسلحة والذخيرة. ومن الضروري أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تجري تقييمات شاملة للمخاطر من أجل منع تحويل وجهة الأسلحة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها.

وفي ذلك السياق، أشدد على أهمية الالتزام بدقة بمعايير وسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وإمكانية تعقبها. ويجب أن يتم أي توزيع للأسلحة في حدود الإطار القانوني الدولي المنطبق وأن يكون مشروطا بآليات ضمان تكفل التقيد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة في استخدامها. إن استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، بما لها من تأثير دائم وعشوائي على السكان المدنيين، أمر مرفوض بشدة ويجب أن يتوقف فورا.

ويفاقم تصاعد العنف وإمكانية تحويل وجهة الأسلحة معاناة المتضررين مباشرة وقد يشكلان مخاطر على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وبالنظر إلى الخسائر البشرية الفادحة الناجمة عن هذا النزاع وسقوط الآلاف بين قتيل وجريح باتت الضرورة الملحة للتوصل إلى حل سلمي أكثر وضوحا الآن من أي وقت مضى.

وتأمل إكوادور في استئناف الحوار البناء واستخدام جميع السبل المتاحة لتعزيز سلام عادل ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر إلى السيد إيفور فونغ على إحاطته. واستمعت باهتمام إلى السيدة كارين كفياتكوفسكي.

إن استخدام الأسلحة والذخائر ذات القوة الفتاكة والتدميرية المتزايدة في هذا النزاع أو التهديد باستخدامها لا يزالان يشكلان مصدر قلق عميق.

وينطوي تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع على خطر الانتشار وقد يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. كما أنه ينطوي على خطر كبير بتحويل وجهتها إلى المجرمين والجماعات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، فقد حذرت الجزائر عدة مرات من تفاقم الاستقطاب الذي يكمن في صميم تلك التحديات، مما يطيل أمد الأزمة ويزيد من حدة التوترات. ويؤدي ذلك للأسف إلى زيادة تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاع، وهو ما سيتسبب بالتأكيد في مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين ومزيد من المعاناة وتقليص احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية. وفي ذلك الصدد، تدعو الجزائر مرة أخرى الطرفين إلى التخلي عن عقلية المواجهة والتصعيد وإعطاء الأولوية للحوار والتفاوض الشاملين والبناءين. كما نشجعهما على إيلاء أهمية كبيرة لمنع خطر انتشار الأسلحة والذخائر وبذل قصارى جهدهما لمنع حدوث ذلك. وعلى وجه الخصوص، نحث الطرفين على الحيلولة دون وقوعها في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية.

وترى الجزائر بثبات أن حل هذه الأزمة هو تحقيق سلام عادل ودائم على أساس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته، وأحيط علما أيضا بالبيان الذي أدلت به السيدة كفياتكوفسكي. وأود أن أدلي بثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولا، بينما نواصل مناقشة مسألة نقل الأسلحة، نجد أنفسنا مضطرين إلى العودة إلى نفس الحقيقة الأساسية، وهي أن الأسلحة يجري توريدها من أجل دعم أوكرانيا وهي تواجه حربًا عدوانية غير مبررة. ولو لم تشن روسيا غزوها الشامل لانتفت الحاجة إلى ذلك. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، لم يكن رئيس أوكرانيا ليطلب دعمه بأسلحة وأنظمة الدفاع الجوي لو لم تكن روسيا قد وجهت أكثر من 80 صاروخا وطائرة مسيرة عن بعد متستهدفة البنية التحتية المدنية والحيوية الأوكرانية في ليلة واحدة. وستواصل سلوفينيا دعمها الكامل لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، بما يتماشى مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني الدولي الساري.

ثانياً، وبينما نناقش عمليات نقل الأسلحة التي يتم توفيرها للدفاع عن سيادة دولة عضو وسلامة أراضيها، لا يمكننا أن نتغاضى عن مشتريات الأسلحة غير المشروعة التي تدعم العدوان الروسي على أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، تأسف سلوفينيا أسفا عميقا لاستخدام روسيا حق النقض ضد مشروع قرار تقني بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591). ونشعر بقلق عميق إزاء الأدلة الناشئة على شراء روسيا للأسلحة، بما في ذلك القذائف، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجب مواصلة التصدي له. وكما أكد الكثيرون في هذه القاعة في مناسبات عديدة، فإن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب احترامها احتراما كاملا.

ويجب علينا بناء الثقة من أجل جعل مستقبلنا آمنًا. ولذلك فمن المهم أن يشارك المجلس في تحقيق السلام والأمن للشعب الأوكراني.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لا تزال الأزمة في أوكرانيا مستمرة، وقد تسببت الحرب بالفعل في سقوط الكثير من الضحايا. واستمرار تدفق الأسلحة إلى ساحة المعركة لن يؤدي إلا إلى تفاقم خطر تدهور الأزمة ولن يساهم في تهدئة الحالة أو تحقيق وقف إطلاق النار أو إنهاء القتال. وسيكون من الأفضل إنهاء الحرب من خلال المفاوضات بدلاً من إطلاق النار. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية بشكل مسؤول من أجل وقف إطلاق النار وإنهاء القتال، من أجل تعزيز التسوية السياسية للأزمة في أقرب وقت ممكن وبزوغ فجر السلام دون تأخير.

إن الأسباب التاريخية والعملية للأزمة في أوكرانيا معقدة. وهي، في جوهرها، سبب لنشوب لنزاعات أمنية كبيرة في أوروبا. ولم تفتعل الصين الأزمة ولم تكن طرفًا في النزاع. ولم نقدم أسلحة أو معدات فتاكة لأي من طرفي النزاع، ولم ولن نفعل أي شيء للاستفادة من الأزمة. وما برح موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابتاً وواضحاً. ولطالما أصررنا على الدعوة إلى السلام وتعزيز محادثات السلام. ونؤيد عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب، تعترف به روسيا وأوكرانيا، بمشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة، لمناقشة جميع خيارات السلام بطريقة عادلة. ويمكن استكشاف المسار الأول والمسار الثاني على حد سواء. ونحن مستعدون لتوفير الظروف اللازمة لروسيا وأوكرانيا لإجراء المفاوضات، وسنعمل دون كلل أو ملل لتحقيق تسوية سياسية للأزمة في أقرب وقت ممكن.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر رئاسة مالطة على عقد الإحاطة الهامة اليوم، وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة. كما أنوه بحضور ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد تابعنا عن كثب التطورات في أوكرانيا بقلق عميق. ومنذ اندلاع النزاع، اجتمع مجلس الأمن عدة مرات لمعالجة هذه المسألة، لكن الأطراف المتحاربة ظلت غير مرنة، متمسكة بمنطق عسكري ثبت أنه غير واقعي وغير مستدام. والتحول نحو حلول أكثر تعاونا واستدامة شرط أساسي للسلام الدائم. ونعتقد أن إيجاد حلول موثوقة يُلتزم بها لإسكات الأسلحة في أوكرانيا ينبغي أن يكون المسألة الرئيسية المطروحة على الطاولة.

وتشعر موزامبيق بقلق عميق من احتمال أن يؤدي المسار الحالي إلى حسابات استراتيجية خاطئة، مما قد يؤدي إلى إغراق أوروبا وخارجها في نزاع أوسع نطاقًا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن نشر الأسلحة على نطاق واسع في هذه المواجهة المحتدمة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وتقويض احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية. ويتعارض الإمداد المتزايد بالأسلحة تعارضا أساسيا مع احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية. وبينما نعترف بالحق السيادي في الدفاع عن النفس، فإننا نشدد أيضا على أهمية النقل المسؤول للأسلحة ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل سجل الأسلحة التقليدية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في جملة أمور، إلى أن تفعل ذلك، من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتدفق الأسلحة.

إن دعم الدبلوماسية من أجل السلام أمر بالغ الأهمية في هذا المنعطف. وتدعو موزامبيق بقوة إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي باعتباره السبيل العملي الوحيد لإنهاء هذا النزاع وإرساء الأساس لسلام دائم ومستدام بين البلدين الشقيقين تاريخيا. ولذلك فإننا ندعو إلى إعادة فتح القنوات الدبلوماسية ونشجع على استكشاف جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة للأمين العام، لإنهاء إراقة الدماء. ونناشد الأطراف المعنية وقف جميع الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات المباشرة دون فرض أي شروط مسبقة والانخراط بنشاط في حوار بنّاء وهادف بحسن نية.

إن الطريق إلى السلام شاق، ولكنه السبيل الوحيد للمضي قدما. وتقف موزامبيق على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي للأزمة.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فونغ على إحاطته.

لقد ادعى الممثل الروسي مرة أخرى أن المساعدة الغربية لأوكرانيا، التي تقدم إليها من أجل الدفاع عن نفسها، تطيل أمد الحرب التي بدأتها روسيا. وقد سمعنا جميعًا ممثل روسيا وهو يقول في مجلس الأمن أمس أن المناقشة الوحيدة التي ستجريها روسيا في مجلس الأمن ستكون "الاستسلام غير المشروط" لأوكرانيا (انظر S/PV.9600).

نستمع جيدًا إلى كلمات روسيا، لكن ينبغي أن ننظر أيضًا إلى أفعالها. إن روسيا ترتكب عدوانا على دولة عضو ذات سيادة. وتواصل روسيا مهاجمة أوكرانيا بلا رحمة سعيا وراء الغزو الإقليمي. وقد اشترت روسيا منصات قذائف باليستية وعشرات القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وقد استخدمت القوات الروسية، منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، القذائف التسيارية التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضرب أوكرانيا ما يقرب من اثنتي عشرة مرة، وأطلقت ما يزيد على 40 صاروخا تسياريا صنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واشترت روسيا، منذ أيلول/سبتمبر الماضي، أكثر من 000 11 حاوية شحن من الذخائر والمواد المتصلة بالذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ذلك البلد. وباستخدام حق النقض ضد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، تحاول روسيا إخفاء المدى الكامل لشرائها للأسلحة والقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها ضد أوكرانيا، مقوضة جهود المجلس للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

كما تواصل روسيا تعميق علاقتها العسكرية مع إيران، بما في ذلك من خلال استمرارها في الحصول على طائرات مسيرة إيرانية مسلحة تستخدم لاستهداف المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية الأوكرانية. ويظل يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن روسيا تسعى إلى شراء صواريخ باليستية من إيران. فذلك الاستحواذ سيمثل تصعيدا كبيرا في دعم إيران لحرب روسيا العدوانية. كما إننا نراجع عن كثب التقارير التي تفيد بأن القوات الروسية تستخدم مواد مكافحة الشغب والأسلحة الكيميائية لدفع القوات الأوكرانية إلى خط النار.

وقد أدان المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة عدوان روسيا على أوكرانيا. وكما قلت من قبل، يمكن لروسيا إنهاء هذه الحرب اليوم. وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بتزويد أوكرانيا بما تحتاج إليه للدفاع عن نفسها. وندعو روسيا مرة أخرى إلى سحب قواتها فورا من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا ووقف شرائها غير القانوني للعتاد المصنع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أبدأ بشكر السيد فونغ على إحاطته.

إن هذه هي المرة الرابعة عشرة التي يطلب فيها الاتحاد الروسي عقد جلسة بشأن هذا الموضوع منذ أيلول/سبتمبر 2022. لذلك من المهم أن نتذكر الحقائق مرة أخرى. في 24 شباط/فبراير 2022، قرر الاتحاد الروسي شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد مر أكثر من عامين منذ ذلك الحين، ولا تزال هذه الحرب العبثية وغير القانونية مستمرة. ولا تزال تلحق آثارا مدمرة بأوكرانيا وشعبها.

وتحاول روسيا اليوم مرة أخرى أن تعرض قضية أن الحق الأصيل في الدفاع عن النفس المكرس في المادة 51 من الميثاق وينطبق على جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ينبغي تعليقه في حالة أوكرانيا. إنها تحاول إقناعنا بأنه لا يحق لأوكرانيا تلقي أي مساعدة من حلفائها لأنها تحاول يائسة حماية مواطنيها وأراضيها. ووفقا لذلك المنطق، ينبغي للبلدان الصغيرة – أوكرانيا في هذه الحالة – أن تقبل ببساطة مصيرها عندما يقرر جيرانها الأكبر والأقوى غزوها ومهاجمة مدنها وضم أراضيها. إن تلك الحجج غير منطقية وتستحق الشجب. وإن عالما تصنع فيه القوة الحق فرضية غير مقبولة.

وفي هذه المناسبة، ندين مرة أخرى الموجة الهائلة من الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيرة التي تستهدف مرافق الطاقة والمرافق الأساسية في أوكرانيا. وقد تركت الهجمات أكثر من 1 مليون شخص بدون كهرباء في الأسابيع القليلة الماضية. ونشدد مرة أخرى على ضرورة المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن روسيا تستخدم قذائف تسيارية في أوكرانيا مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فتلك الأعمال تنتهك

قرارات المجلس المتعددة ونظام الجزاءات، وكلها تحظر أي صادرات أو واردات أسلحة تشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما إننا نشجب استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقل واستخدام الذخائر العنقودية في أوكرانيا. ووفقا للسلطات الأوكرانية، فإن ما يقرب من 26 في المائة من إجمالي مساحة البلد يحتمل أن تكون خطرة، بسبب احتمال أن تكون ملغمة. ونشدد على أنه تترتب على استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية عواقب إنسانية وخيمة ودائمة. كما يجب علينا أن لا ننسى أن العدوان الروسي أسفر عن أكثر من 6.5 ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم، في حين لا يزال 3.7 ملايين شخص آخرين نازحين داخل البلد.

في الختام، نعيد التأكيد على أن روسيا تحمل المفتاح لإنهاء هذه الحرب. ويمكنها أن تفعل ذلك الآن بسحب قواتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وحتى ذلك الحين يحق لأوكرانيا الدفاع عن النفس، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيد فونغ، رئيس فرع الأسلحة التقليدية، على إحاطته. كما أنوه بوجود مبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفيتي.

إن من الواضح أن تجنيد الخدمات الخاصة الروسية لعضو مؤسس من محترفي الاستخبارات المخضرمين من أجل إضفاء مظهر التعقل لم يساعد الوفد الروسي على التعامل مع جنونه، إذا حكمنا من خلال سيل الهراء حول الأحداث المأساوية في قاعة مدينة كروكوس. لقد أجرينا أمس مناقشة موضوعية وقوية (انظر S/PV.9600). ولن يسهم إهدار الموارد والوقت على الأداء الدعائي الروسي اليوم كثيرا في الوفاء بولاية المجلس. غير أن مجرد وجود روسيا في هذه القاعة يجعل الوفاء بالولاية مستحيلا.

لقد استمع الجميع هنا أمس إلى الإحاطات التي سلطت الضوء على الحالة الكارثية للبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا في أعقاب الضربات الروسية اليومية. كما استمعنا إلى معلومات بآخر المستجدات بشأن الزيادة الحادة في عدد الضحايا المدنيين، بما في ذلك بين الأطفال، في جميع أنحاء أوكرانيا. وسمعنا عن جرائم الحرب الجديدة التي ترتكبها روسيا، ولا سيما من خلال إعدام أسرى الحرب الأوكرانيين. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أنه لم يتغير شيء خلال ال 24 ساعة الماضية. إن روسيا تراهن على الإرهاب الجماعي لكسر إرادة الشعب الأوكراني فوق ركبتيه. وذلك اقتباس من أحد الدعائيين الروس الذين ذكرتهم بالأمس. وإذا نفدت الأسلحة من أوكرانيا وافتقرت إلى أنظمة الدفاع الجوي، فإن ذلك الرهان قد يؤتي أكله. ستواصل روسيا إرهابها من دون عوائق، معلنة أن كل محطة طاقة دمرت هي هدف عسكري وكل طفل يقتل هو مقاتل نازي جديد. فينبغي لأولئك الذين لا يميزون بين الجانب المدافع والجانب المعتدي، إذ يطلقون نداءات خارج السياق لوقف جميع إمدادات الأسلحة إلى منطقة النزاع، أن يدركوا الآثار الحقيقية لمواقفهم المثالية. ففي أسوأ السيناريوهات، قد يعني ذلك الضغط على ملايين اللاجئين الجدد وإرغام مئات الآلاف على التجنيد في الجيش الروسي لشن حروب عدوانية جديدة.

ويبدو أن حلفاء بوتين، بدورهم، مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يعيرون اهتماما لجلسات المجلس بشأن توريد الأسلحة والشواغل ذات الصلة. فهم يواصلون تزويد الجيش الروسي بجد بالصواريخ والطائرات المسيرة والذخائر. فلا تزال الطائرات المسيرة الإيرانية والقذائف التي تنتجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقتل المدنيين الأوكرانيين. ولا يسعنا إلا أن نخمن ما تقدمه روسيا في المقابل.

إن استخدام حق النقض مؤخرا ضد مشروع القرار (S/2024/255) بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) ليس سوى غيض من فيض – ويبدو أنه ليس أخطر التهديدات للأمن العالمي. ولذلك، أود أن أستخدم هذه المنصة،

التي تبث في جميع أنحاء العالم، لأكرر نداءات رئيسي ووزيري. إننا بحاجة إلى أنظمة دفاع جوي وطائرات مقاتلة لحماية مدننا من الإرهاب الروسي. ومرة أخرى، نحتاج إلى منظومات دفاع جوي لحماية مواطنينا. وكلنا نعرف أين هي، ومع توفير بضع عشرات من أنظمة الدفاع الجوي وعدد كاف من الطائرات الحديثة، لن تكون هناك مشكلة مع الطائرات والقنابل الروسية. إننا بحاجة إلى المدفعية لدفع خط الجبهة إلى الوراء واستعادة الحياة الطبيعية في الأراضي التي تحتلها روسيا، ونحتاج إلى المساءلة من أجل منع الكرملين من استعادة إمكاناته العسكرية لشن هجمات جديدة في المستقبل.

إن درع جوي لأوكرانيا أمر واقعي تماما ويعتمد فقط على الإرادة السياسية للدول المسؤولة. وإذا ما دُعِم التضامن مع أوكرانيا وعُزِّز، فلن يؤدي ذلك إلا إلى إيقاظ المعتدي. وإذا قُوِّض، فليس لشهية المعتدي إلا أن تتزايد. لذلك أحث الجميع على اتخاذ القرار الصحيح.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.